

توجيه الاختيار الحركي في القراءات القرآنية الشاذة . قراءة الأعمش نموذجاً .

أ- جمال كويحل
جامعة سطيف

مقدمة:

إن القراءات الشاذة ورواياتها المختلفة هي مصدر أساسي للدراسة الحديثة حول خصائص اللهجات العربية وتنوعها واختلاف ألسنتها، بل هي مصدر يمثل حال اللغة الفصحى، فكل شاردة أو واردة فيها إلا ولها ما يمثلها في القراءات الشاذة، فهي إذا أغنى مآثورات التراث بالمادة اللغوية، والتي يلمح فيها المرء صورة تاريخ خلود اللغة العربية وتحديدها للتأثيرات الخارجية والداخلية.

وقد استعمل جمهور علماء الدراسات اللغوية مصطلح (الشاذة) على كل ما خالف القاعدة، أو المنهج الذي رسموه في القواعد العامة للغة العربية، كما استعمله علماء القراءات القرآنية ووصفوا به كل ما وراء العشرة من القراءات، سواء أكانت هذه القراءة مسندة لصحابي أم لغيره-1- فكل قراءة لم يصح سندها، ولم توافق العربية والرسم العثماني عدت مردودة وسميت بالشاذة، فلا يعتمد عليها ولا يجوز حتى الصلاة بها لكثرة انفرادها عن الجادة-2- ومهما كان الخلاف بين العلماء في شأن هذه القضية، فالنتيجة التي نتوصل إليها هي أن القراءات الشاذة إذا كانت لا تجوز بها القراءة مطلقاً، فإنه يجوز تعلمها وتعليمها وتدوينها في الكتب، وبيان وجهها من حيث اللغة والمعنى والإعراب واستنباط الأحكام الشرعية منها، وتوظيفها في مجال الاحتجاج، كاحتجاج بكلام العرب من شعرهم ونثرهم، والاستدلال بها لتثبيت قاعدة لغوية، وقد تكون القراءة الشاذة في مستوى المشهور من حيث الفصاحة بل قد تكون أفصح منها. كما أنها خير ما يمثل حال اللغة الفصحى ولهجاتها القديمة بجمع ظواهرها"-3- وانطلاقاً من هذا المبدأ اخترت القراءات القرآنية الشاذة قراءة سليمان بن مهران الأعمش(ت128هـ) ، لأقف عند الاختيار الحركي وبيان وجهه من كلام العرب.

يعتبر اختيار الحركة عند النطق بالكلمة أثناء القراءة من بين أهم الظواهر اللغوية التي اختلف فيها القراء بحيث يلجأون فيها إلى اختيار بعض الحركات ويميلون إليها بدل البعض الآخر، ويكون ذلك على مستويين مختلفين: المستوى النحوي والمستوى الصرفي.

أما الأول فيتعلق بالجانب الإعرابي للكلمة وما يصحبها نتيجة هذا الاختيار من تغيير في مكانتها إلى آخر السياق فتتخذ معنى يخالف المعنى الذي أراده جمهور القراء وذلك لدواعٍ لهجية أو بيئية أثرت في القراء بالشاذ فمالوا إليها دون غيرها. أما الثاني فيتعلق بالبنية الداخلية للكلمة وما يلحقها من اختيار في الحركات مهما كان نوعها سواء أكانت معربة أم مبنية، اسمية أم فعلية، عربية أم غير عربية، بدافع الميل إلى التخفيف أو بسبب الاختلاف في الاشتقاق أو التأثير اللهجي والبيئي. ومن أجل معالجة هذه الظاهرة اللغوية، اخترت موضوع توجيه الاختيار الحركي، والتوجيه عند القراء هو تبيين وجه القراءة المعينة، والإفصاح عنه، باعتماد أحد الأدلة الإجمالية للعربية من نقل وإجماع وقياس واستصحاب حال، ولمصطلح التوجيه مرادفات متعددة، أشهرها استعمالاً، التعليق، التخريج، التأويل، الإيضاح، الاحتجاج، والحجة أما الاختيار فهو القراءة التي يميل إليها المقرئ على أساس مقياس محددة-4-.

أ-اختيار الفتح:

إنَّ الفتح في نظر علماء اللغة أخف الحركات على ألسنة العرب وهم يميلون إليه كثيراً. لذلك كان هناك من القراء من يفضلوه وينجذب إليه خاصة إذا سمعوا ما يروى بأكثر من وجه-5- ومن بين هؤلاء القراء الأعمش، إذ الميل إلى التخفيف هي السمة الظاهرة في حرفه. ولعل اختياره الفتح على سواه من الحركات الأخرى كالضمة والكسرة دليل آخر يؤكد هذه الظاهرة اللغوية التي تبرز بشكل واضح في الكثير من الحروف سواء أكان ذلك على مستوى البنية الصرفية للكلمة فتظهر حركة الفتحة في أولها أو وسطها أم على مستوى الحركة الإعرابية فتبرز في آخرها.

وهكذا نجد أنَّ الأعمش سليمان بن مهران إذا خيّر في قراءة ما بين الحركات الثلاث يختار الفتح في موضع الكسر أو الضم لخفته وسهولته على جهاز النطق. والفتح أخف أيضاً من السكون على الرغم من أن الأعمش كان يميل إليه أيضاً. وقد ذهب ابن جني في المحتسب إلى أن المفتوح لا يخفف أي لا يسكن لخفة الفتحة. وقد بينت الدراسات اللغوية أن الفتحة هي الأكثر شيوعاً في العربية على خلاف الكسر والضم والسكون-6- وهذا راجع لخفتها ولذا السبب أثرها الأعمش في قراءته.

وأثناء تناولي لهذه الظاهرة خصصت جانباً لمستوى البنية الصرفية وآخر لمستوى الحركة الإعرابية. أما فيما يتعلق بمستوى البنية الصرفية:

فقد قرأ: (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا) - البقرة 83 - بفتح الحاء والسين-7- ووجهها أنها صفة لمصدر محذوف تقديره (قولا حسناً). والعامّة بضم الحاء وإسكان السين على تقدير حذف مضاف أي قولاً ذا حسن. وقراءة الأعمش وقراءة العامة لغتان ك: (العَرَبُ والعُرَبُ) و(الحَزَنُ والحُزْنُ)-8-. واختيار الأعمش الفتح فيهما له وجهان: أحدهما طلباً للتخفيف وثانيهما إرادة معنى الصفة. وقرأها الحسن البصري (حُسْنِي) على وزن فُعْلَى ك (بُشْرَى وِرْجَعِي)-9- وهذا لا يجوز في العربية لأنه لا يقال فيه كذلك إلاً بالألف واللام نحو الفُضْلَى والكُبْرَى والحُسْنَى-10-.

وقرأ قوله تعالى: (وَمَتَّعُوهُمْ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرَهُ) - البقرة 236 - بفتح الدال-11-. والباقون (قَدْرَهُ) بالسكون. والفتح والسكون بمعنى واحد. ويرى بعض علماء اللغة أن القدر بالفتح المقدر أو الشيء المساوي للشيء، وبالسكون بمعنى القوة التي يبذلها الشخص أو الوسع-12-.

وقرأ أيضاً: (يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ) - البقرة 273 - بفتح السين. والباقون بكسرها وكلاهما واحد وهي بمعنى عدّه والمعدود محسوب، فالفرق بينهما اشتقائي لأن القراءة الأولى من (حَسِبَ، يَحْسِبُ) على وزن (عَلِمَ، يَعْلَمُ) والثانية من (حَسِبَ، يَحْسِبُ) على وزن (وَرِثَ، يَرِثُ)-13-. فالأعمش انجذب إلى الفتح على الكسر لأنه أراد الخفة. فقد رأى أن الانتقال من فتحة الياء وسكون الحاء إلى كسرة السين فيه ثقل وجهه زائد على الجهاز النطقي فاختر الفتحة لسهولة النطق بالكلمة. والفتح لغة تميم والكسر لغة الحجاز.

وقرأ: (ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا) - آل عمران 41 - بفتح الميم. والباقون بإسكانها-14-. وحرف الأعمش هنا جعله جمعاً لرمز ك: (خدم خادم) وهما لغتان كلاهما بنفس المعنى-15- والرمز الإشارة والإيماء بالشفهتين أو العينين أو الحاجبين أو الفم أو اليد أو اللسان-16-

وقرأ: (فَسَوْفَ نَصْلِيهِ نَارًا) - النساء 30- بفتح النون والباقون بضمها 17- والفتح على أنه من الصلّى. فيقال صلى اللحم يصليه صلوا إذا ألقاه في النار ليشوى ويحترق. والضم وهي قراءة العامة على أنه من أصليت أي جعلته يصلى النار. وهما لغتان 18- أثر فيهما الأعمش القراءة الأولى لأنه يرى فيها الخفة من الثانية. والفرق بينهما اشتقاقي أيضا.

وقرأ: (أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ) - المائدة 50- بفتح الحاء والكاف 19- وهو منصوب يبيغون والمراد به الجنس أي واحد الحكام فكأنه قيل: أفحكما من حكام الجاهلية يبتغون، وهي ربما إشارة إلى الكهان الذين يسيرون شؤونهم مقابل رشاوي يدفعونها لهم فيحكمون حسب أهوائهم، وحسب المصلحة الشخصية والمادية 20- أما قراءة الجمهور (أَفْحُكُم) فبضم الحاء وسكون الكاف. والمراد عندهم ليس الشخص نفسه بل حكمه الجائر.

وقرأ أيضا: (وَذُرُوا الَّذِينَ يَلْحَدُونَ فِي أَسْمَانِهِ) - الأعراف 180- بفتح الياء والحاء وافقه حمزة 21-. وهذه القراءة مأخوذة من الفعل (لحد). أما قراءة الجمهور فبضم الياء وكسر الحاء وهي مأخوذة من الفعل (أَلْحَدَ) وهما لغتان 22- ومعناها واحد وهو المماراة والجدال والميل والعدول 23-. والفرق بينهما كذلك اشتقاقي، وقد اختار الأعمش الأخف منهما. وقرأ قوله تعالى: (وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً) - التوبة 123- بفتح الغين 24- والباقون (غِلْظَةً) بالكسر. والغلظ ضد الرقة، والغلظ: الأرض الخشنة. ومعناها واحد وهو القوة والخشونة 25- والغلظة تقرأ بكسر الغين وفتحها وضمها وكلها لغات 26-، إلا أن الأعمش أثر الفتحة على غيرها من الحركات للتخفيف والفتح لغة الحجاز والكسر لغة تميم وقيس 27-.

وقرأ: (وَإِنَّهُ لَعَلَّمَ لِّلسَّاعَةِ) - الزخرف 61- بفتح العين واللام أي علامة وأمارة على وقوع الساعة 28- وقرأها العامة (لَعَلَّمُ) بكسر العين وسكون اللام أي؛ اليقين بوجودها وحدوثها يوم القيامة.

نرى من خلال ما سبق أن الأعمش كان يميل إلى توظيف الحركة الخفيفة، خاصة إذا كانت الكلمة تقرأ بلغتين، أو الفرق بينهما اشتقاقي.

وأما على المستوى النحوي فقد قرأ: (ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً) - البقرة 74- بنصب (أشد) 29-. يرى العكيري أن قراءة الفتح دلالة على أنه مجرور عطفا على الحجارة، ويكون كذلك تقديره: أو كأشد الحجارة 30- وقراءة العامة برفع (أشد) عطفا على الضمير (هي). نلاحظ أن الأعمش قد مال في هذا الحرف إلى الفتح لأنه يراه أخف الحركات، ووجد لنفسه تخريجا مناسباً لما ذهب إليه، والذي وضحه العكيري. في هذه الظاهرة قوله تعالى: (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ) - البقرة 177- بنصب البر. وقد أثر الأعمش هنا الفتح على الضم على أنها خير ليس و(أن تولوا) اسمها فأراد بذلك أن يبين أن (أن تولوا) أعرف من البر إذا كان كالمضممر في أنه لا يوصف والبر يوصف. وقد وافقه في هذه القراءة حمزة. أما العامة فقد رفعوا (البر) ونصبوا (أن تولوا) على أساس أن المعنى: ليس البر كله في توجهكم إلى الصلاة واختلاف القبلتين 31-.

وقرأ: (لَا يَفْتَحُ لَهُمُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ) - الأعراف 40- بالياء التحتية مفتوحة وسكون الفاء وخف التاء الثانية في قراءة العامة 32- وافقه في هذه القراءة الحسن وحمزة والكسائي وخلف. وقراءة الأعمش هذه ومن وافقه على أساس تغيير صيغة الفعل من (تُفَعَّل) المبني للمجهول إلى صيغة (يفعل) المبني للمعلوم. ونصب (أبواب) على المفعولية لفاعل محذوف تقديره الله تعالى. ورفعها العامة على ما لم يسم فاعله. وأن الأبواب يجوز فيها التذكير والتأنيث 33-.

وقرأ: (وَكَلِمَةَ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) - التوبة 40-، بنصب كلمة ورفعها الباقون 34- فقد نصبها الأعمش على المفعولية وهذا ما لم يستحبه الفراء، لظهور اسم الجلالة (الله) تبارك وتعالى وأن الفعل ليس فعله. ولو كان كذلك

فالأحسن أن نقول في غير القرآن (وكلمته هي العليا) يا ضمار لفظ الجلالة (الله)-35-. أما العكبري فيرجع ضعفه لثلاثة أوجه: أحدها أن فيه وضع ظاهر موضع المضمرة. إذ الوجه أن تقول كلمته والثاني أن فيه دلالة على أن الكلمة (الله) كانت سفلى فصارت عليا وليس كذلك. والثالث أن توكيد مثل ذلك ب(هي) بعيد إذ القياس أن يكون إياها-36- أما ما ذهب إليه العامة وهو رفع (كلمة) فعلى الابتداء وهو الأحسن.

وقرأ: (ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ)-مريم35- بنصب اللام على المصدر أي؛ أقول قول الحق. وقيل هو حال من عيسى. وقيل التقدير أعني قول الحق-37- وافقه في هذه القراءة ابن عامر والحسن ويعقوب. والباقون بالرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (ذلك قول الحق).

وقرأ: (ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)-مريم69- بنصب أشد على أنه مفعول به (لتنزعن) وبهذا قرأ معاذ الهراء وطلحة بن مصرف. وقراءة العامة (أشد) بالرفع، وفي إعرابها وجهان: أحدهما أنه مرفوع على الحكاية وتقديره: لنزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد، والثاني: أنه مبني على الضم بسقوط صدر الجملة التي هي صلته-38-.

وقرأ أيضا: (قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى)-طه50- بفتح اللام على أساس أنه فعل ماض والمفعول الثاني محذوف للعلم به. والباقون بالسكون على أنه مفعول أول وكل شيء مفعول ثان أي أعطى مخلوقه كل شيء مما يحتاج إليه ويصلحه في أمر معاشه ومعاده-39-.

وقرأ: (قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى)-طه59- بنصب (يوم) على الظرفية. وخبر المبتدأ متعلق بمحذوف كما تقول العيد يوم الجمعة بنصب يوم. وعلى هذا يكون موعدكم مصدرا ميميا يراد به الحدث. وبها قرأ الحسن البصري وعيسى الثقفي ورويت عن ابن عمرو-40- وقرأها العامة بالرفع على الخير.

وقرأ: (وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)-العنكبوت25- بنصب (مودة) دون تنوين وخفض (بينكم)-41-. على أساس أنها مفعول به. وبها قرأ أيضا حمزة. وقرأها أبو عمرو واليزيدي والكسائي بالرفع خبر لمبتدأ محذوف-42- وقرأها الحسن وابن عامر وأبو بكر وخلف بالنصب والتنوين فيهما-43-.

وقرأ: (أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ)-الصفوات126،125-. بنصب لفظ الجلالة (الله ربكم ورب) على البدل وهي قراءة الحسن البصري وابن أبي إسحاق ويحيى بن وثاب وحمزة والكسائي. وإليها يذهب أبو عبيد، وأبو حاتم، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، وأبو جعفر، وشيبة، ونافع (الله ربكم) بالرفع.

وقرأ: (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَائِهِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ)-الجنات4- نصب (آيات) بكسر التاء لأنه جمع مؤنث سالم. ويرى فيها العكبري أن لها وجهين: أحدهما أن (إن) مضمرة حذف للدلالة الأولى عليها. وليست (آيات) معطوفة على آيات الأولى لما فيه العطف على عاملين. والثاني: أن يكون كثر آيات للتوكيد لأنها من لفظ آيات الأولى فأعربها بإعرابه كقولك: إن بثوبك دما وبثوب زيد دما، قدم الثانية مكرراً لأنك مستغن عن ذكره. أما قراءة العامة بالرفع (آيات) على الابتداء-44-.

وقرأ: (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُونُ مِنَ الصَّالِحِينَ)-المنافقون10- بنصب (أكون) عطفا على (أصدق). وبها قرأ ابن محيصة وأبو عمرو ومجاهد وابن مسعود وأبي، وابن جبير وهي مخالفة للرسم-45-، وقراءة الجمهور (أكن) بالجزم عطفا على موضع الفاء (جواب للشرط).

وقرأ: (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) -المرسلات 35-، بنصب يومٍ على الظرفية متعلق بمحذوف وقع خبراً لاسم الإشارة أي هذا الذي سبق من الوعيد واقع في يوم لا ينطقون. وعلى هذا تكون الفتحة فتحة إعراب وهذا مذهب البصريين. وقيل إنه مبني على الفتح في محل رفع لإضافته إلى الجملة بعده، وهو خبر اسم إشارة وعلى هذا تكون الفتحة فتحة بناء، وهذا مذهب الكوفيين -46-.

ب-اختيار الضم:

لعل الوجه الآخر من وجوه ظاهرة اختيار الحركة المناسبة في قراءة الأربعة اختياريهم الضم على ثقله من باقي الحركات سواء كان ذلك الضم على مستوى البنية الصرفية أم على مستوى الحركات. وقد يكون توجيه هذه الظاهرة مقبولاً لتأثرهم فيه بلهجة تميم ونجد عامة، وأن هؤلاء كانوا يميلون إلى الضم باعتباره سمة ظاهرة في النطق البدوي -47- وهو أنسب أيضاً عند قبائل قيس وأسد وأهل العالية -48- في حين يميل الحاضرة إلى الأخرى، بالإضافة إلى أن الضمة تحتاج إلى جهد عضلي أكثر من حركات أخرى لأنها تتكون بتحريك أقصى اللسان. في حين أن الكسرة مثلاً تتكون بتحريك أدنى اللسان وذلك أيسر من تحريك أقصاه. فالضم إذن صفة من صفات الخشونة التي يمتاز بها البدوي ويحرص عليها ليعبر عن قوته وشجاعته، حتى في نطق الأصوات بمختلف صفاتها، ويدرك أن ذلك يميزه عن ليونة الحضر، فاستمسك بها وأكد على تطبيقها -49- لهذا حلت الضمة عند البدو محل الحركات الأخرى في كثير من الظواهر اللغوية وأصبحت مظهراً من مظاهر خشونتهم، ولعل انتماء القراء الأربعة إلى البادية ونشأتهم فيها جعلهم يتأثرون بها فكانوا يميلون إلى الخشونة فيؤثرون الضمة في جميع حالاتها على بقية الحروف، وهذا طابع لهجي عام نرى ملمحه ماثلاً في قراءة الأعمش، وغيره ممن تأثروا بقبائل تميم، وأسد، وعامة قيس من البصريين، والكوفيين.

لكننا لا نجعل من هذا التأثير قانوناً مطرداً، بل هو ظاهرة عامة نجد آثارها منتشرة فيما يرويه اللغويون ونسمعه من خلال الإنتاج الأدبي الذي يعبر عن ثقافة البداوة المختلفة. كما أن هذا التأثير لا ينفي وجود الكسرة عند القبائل البدوية كما لا ينفي وجود الضمة عند القبائل الحضرية وإنما قد تستعمل هذه الحركات في مواقف لغوية أخرى. والأقرب في أكثر الأحوال أن تميماً هي القبيلة الكبرى من قبائل العرب قد تنوع نطق أبنائها في مفردات معينة، بعضهم نطقها بالكسر والآخر بالضم، وهذا حسب مواقع سكنهم واستقرارهم وتأثرهم بمن جاؤهم من الأقوام أو بمن خالطهم -50- غير أن الذي نقصده هنا هو أن الكلمة التي تروى بطريقتين: إحداها بالضم والأخرى بالكسر نجد أن الأعمش ومن حذا حذوه يميلون فيها إلى الصيغة المشتملة على الضم لتأثير البيئة في تكوينهم اللهجي. وقد ركزت هنا على قبيلة تميم باعتبارها أكثر القبائل تأثر بها الأعمش، لأن ألفاظها ومفرداتها منتشرة بين القبائل الأخرى ومنها أسد.

وفي قراءة الأعمش طائفة لا بأس بها من الأحرف آثر فيها التحريك بالضم على باقي الحركات الأخرى. وهي تنوع بين مجموعتين؛ الأولى يشكل الضم فيها حركة صرفية فهي تدخل في بنية الكلمة. والثانية يظهر الضم فيها حركة إعرابية توجه حسب اللفظ تارة والمعنى تارة أخرى أو الرفع على الاستئناف في الثالثة.

أما المجموعة الأولى فقد قرأ: (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا) -البقرة 34- بضم التاء -51- وهي لغة قبيلة أزد شنوة. وقد ضعّف هذه القراءة العكبري بقوله: "الجمهور بكسر التاء، وقرئ بضمها، وهي قراءة ضعيفة جداً، وأحسن ما تحمل عليه أن يكون الراوي لم يضبط على القارئ، وذلك أن يكون القارئ أشار إلى الضم تنبيهاً على أن الهمزة المحذوفة

مضمومة الابتداء، ولم يدرك الراوي هذه الإشارة، وقيل أنه نوى الوقف على التاء ساكنة ثم حركها بالضم اتباعاً لضمة الجيم، وهذا لإجراء الوصل مجرى الوقف"-52- ما لم يجزها الزمخشري في قوله: "...بضم التاء للاتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الاتباع إلا في لغة ضعيفة"-53-ولكن الأقرب فيها أن الأعمش حرص على الانسجام الصوتي والاتباع على الرغم من أنه يؤثر على الإعراب. ووجهها أن التاء ضمت اتباعاً لحركة الجيم، ولو لم يتبع ذلك لثقل على اللسان الانتقال من الكسر إلى الضم، والعرب تكره ذلك. لذلك مال الأعمش إلى التخفيف لتحقيق السهولة والسرعة في الكلام-54- وأما قراءة العامة: (لَمَلَايِكَةُ اسْجُدُوا) بكسر التاء، وهي علامة جرّ الاسم باللام.

وقرأ: (قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَشْرَيْنَا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ)-البقرة93- برفع الباء في (قلوبهم). وقد أثر الأعمش هذه الحركة وهي الضم على الكسر حتى صارت قريبة من ضمة الميم. فكان هذا المنحى من باب كراهية الانتقال من الكسر إلى الضم، وهذا ما يبين تأثيره به على الرغم من أن الكثير من اللغويين قد أعابوا عليه هذا المسلك الذي يؤثر على العلامة الإعرابية. إلا أن البعض يرى أن هذه الطريقة سليمة وسديدة، لأنها في حقيقة أمرها نوع من الاختلاس، والذي قوى حضور ضمة الباء هو ضمة الميم بعدها، فتضافر صوتان بهذا الاختلاس حتى قوي ظهوره. وقد ذهب مذهب الأعمش كل من خلف والكسائي وحزمة. وقد رُويت أوجه أخرى لهذه الكلمة-55-

وقرأ: (وَلَوْ أَفْتَدَى بِهِ)-آل عمران91- بضم الواو. لأن الضمة تناسب الواو. وقد تخلص الأعمش هنا من الساكن حتى لا يلتقي بالساكن بعده للتخفيف. وهكذا فعل في كل واو ساكنة وقع بعدها ساكن-56-، وكسره الجمهور للسبب نفسه لكن بخلاف الأعمش الذي أثر الضم على الكسر.

وقرأ: (إِنْ يَمَسُّكُمْ فَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ فَرْحٌ مِثْلُهُ)-آل عمران140- بضم القاف فيهما. والباقون (فَرْحٌ. فَرْحٌ) بالفتح فيهما. وقيل هما لغتان ك (الضعف، والضعف)، و(الفقر، والفقر). وقيل: الفرح بالضم هو الألم الذي يتركه الفرح. وبالفتح هو الجرح نفسه-57-

وقرأ: (وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زُبُورًا)-النساء163- بضم الزاي، وبها قرأ حمزة وخلف-58-. وضم الزاي في قراءة الأعمش وجهان: أحدهما أنه جمع (زبور) على حذف الزائد مثل (فلس) من (فلوس). والثاني على أنه مصدر مثل (القعود) و(الجلوس). وقد سمي به الكتاب المنزل على داوود عليه السلام-59-. أما قراءة الجمهور فبفتح الزاي.

وقرأ أيضاً: (وَلَا يُجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ)-المائدة2- بضم الياء-60- هنا وفي هود. وهو مأخوذ من الفعل (أجرم) وهو متعدّ إلى مفعولين اثنين والهمزة للنقل. أما قراءة الجمهور (يُجْرِمَنَّكُمْ) فبفتح الياء وهو مأخوذ من الفعل (جرم) فهو متعدّ إلى مفعول واحد. وضم الياء وفتحها لغتان. والفرق بين القراءتين اشتقافي، إلا أن الأعمش اختار الوزن الأول (أَجْرَمَ) الذي مضارعه (يُجْرِمُ) بضم الياء، والضم الحركة التي يؤثرها.

وقرأ أيضاً: (وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ)-المائدة60- بضم العين والياء وفتح الدال وخفض التاء-61- ويفسرونها خدمة الطاغوت. فأراد الأعمش قول هذا المعنى. وقد يكون جمع (عَبَدَ) مثل(سَقَفَ، وسُقْفَ). أو (عبيد) مثل (قتيل، وقُتِلَ). أو (عابد) مثل (نازل، ونُزِلَ) أو (عباد) مثل (كتاب، وكُتِبَ). أو (ثمار، وتُثْمِرَ). جمع الجمع-62-. كما وردت عنه أيضاً بأوجه أخرى وهي: (عَبَدَ الطَّاغُوتِ) بضم العين وكسر الياء ورفع التاء مبنياً للمفعول-63- و(عَبَدَ الطَّاغُوتِ) بفتح العين وضم الياء وكسر التاء. كما وردت عنه كذلك (عَبَدَ الطَّاغُوتِ) بفتح العين وكسر الياء

والإضافة بوزن (يَقْظ). و(عَبَدَ الطاغوت) بضم العين وفتح الباء مشددة والإضافة-64. وقراءة الجمهور (عَبَدَ الطاغوت) بفتح العين والباء والبدال والإضافة. وهي جمع لمعنى عابد-65.

وقرأ: (فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزُعْمِهِمْ)-الأنعام163- بضم الزاي. والجمهور بفتحها. والزاي هنا ثلاث لغات: بالضم والفتح والكسر. إلا أنني لم أعثر على مقرئ كسر الزاي. وقد يكون الحرف في مثل هذا كقولهم: (الْفَتْكَ، الْفَتْكَ، الْفَتْكَ) و(الْوُدُّ، الْوُدُّ) في أشباه لها-66- نرى أن الأعمش قد اختار الضم في هذا الحرف وفيما سبقه لتأثره بلهجة أسد وتميم التي تجنح كثيراً إلى إثبات الضم على غيره من الحركات، رغم ثقله. وهذا ما يمثل خصائصهم البدوية.

وقرأ: (وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ)-يوسف16- بضم العين. وبها قرأ أيضاً الحسن. لكن دون مدّ (عُشَاءً) وبتنوين الشين. وقد أثر الأعمش الضم هنا على الكسر هروبا من ثقل الكسرة للتخفيف. أما الحسن البصري فأراد العُشَاءَ جمع عاش فحذف الهاء تخفيفاً. كما ظهر ذلك في أحوال عدة مماثلة لهذا الوجه-67-، والأقرب في الضم والكسر أنها لغتان. وقد قرأ قوله تعالى مختاراً الضم في الفعل: (قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)-الإسراء102- بضم التاء. وبها قرأ أيضاً الكسائي-68-. والجمهور بفتحها. وما ذهب إليه الأعمش معناه: أنني غير شاك فيما جئت به. أما الجمهور بفتح تاء (علمت) فمعناها أنني علمت ذلك-69-.

وقرأ: (أَوْ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ قُبُلًا)-الكهف55- بضم القاف والباء. وهو جمع (قبيل) ومعناه (أنواعا). وقراءة الجمهور (قَبِلًا) بكسر القاف وفتح الباء. ومعناه (عيانا)-70-. وقد اختار الأعمش الضم لتأثره بلهجة البادية التي تميل إليه في الكثير من الأحيان، وموافقته الخصائص الطبيعية التي تمتاز بها هذه القبائل البدوية من قوة وخشونة، على خلاف القبائل الحضرية التي تميل إلى الرقة والسهولة.

وقرأ أيضاً: (... نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى)-طه58- بضم السين في حين كسرهما الباقون من القراء. وبالضم قرأ أيضاً كل من حمزة والحسن وعاصم وخلف ويعقوب وابن عامر-71-. وقراءة الضم وهو أكثر الصفات فمعناه وسطا. أما بالكسر فهي صفة شاذة مثله: (قوم عدى)-72- وضم السين وكسرهما لغتان؛ وحذف التنوين إجراء للوصول مجرى الوقف-73-.

وقرأ: (قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمُلْكِنَا)-طه87- بضم الميم-74-. والباقيون (بِمَلِكِنَا) بالكسر. وقرأها (بِمَلِكِنَا) بالفتح نافع وعاصم وأبو جعفر. جاء في الإتحاف: "وقيل المضموم معناه لم يكن لنا ملك، فنخلف موعدهك لسultanه، وإنما أخلفناه بنظر أدى إليه فعل السامري. وفتح الميم مصدر من (ملك أمره) أي معناه بأننا ملكنا الصواب بل غلبتنا أنفسنا. وكسر الميم أكثر استعماله فيما تحوزه اليد. ولكن المستعمل فيما ييرمه الإنسان من الأمور ومعناه كالذي قبله"-75-. ومهما تعددت لغات الكلمة ومعناها، فإن الأعمش قد مال إلى الضم دون الحركات الأخرى لتأثره بالقبائل البدوية التي تؤثر الضم على الكسر على الرغم من أنهما متشابهان من الناحية الصوتية. والضممة تعبر عن الخشونة والقوة، في حين أن الكسرة تعبر عن الرقة وضعف الأنوثة-76-.

وبالضم قرأ قوله تعالى: (لَنَحْرُقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا)-طه97- بفتح النون وضم الراء. أما الجمهور فيضم النون وفتح الحاء وكسر الراء-77- وضم الراء لغة في حرف (تاب البعير)؛ إذ وقع بعضه على بعض. وبالتشديد من تحريق النار-78-. قال أبو الفتح: "حرق الحديد إذ بردته؛ ففتحات وتساقط. ومنه قولهم: إنه ليحرق عليّ الأرم، أي: يحك أسنانه بعضها ببعض غيظاً عليّ"-79- والملاحظ أن ابن جني بنى هذه القراءة، وذهب مذهب المبرد حين أورد شاهداً لزهير بن أبي سلمى في مدح حذيفة بن بدر الفزازي:

والشاهد في هذا البيت هو الفعل (يحرُق) بضم الراء أي يحك بعضه بعضا غيظا.

كما قرأ قوله سبحانه وتعالى: (لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جُدُودٍ مِنَ النَّارِ) -القصص 29- بضم الجيم. والباقون بكسرهما (جُدُود). وفي هذه الكلمة ثلاث لغات ك(الرشوة والربوة والجذوة). والجذوة: العود الغليظ وإن خلا عن النار أو الذي هي فيه، أو الشعلة منها. قاله أبو عبيد. وليس المراد هنا إلا ما في رأسه نار-81-. وقد مال الأعمش في حرفه هذا إلى لغة تميم وأسد وقيس.

ومما آثر الأعمش فيه الضم على بقية الحركات تأثرا ببعض اللهجات العربية، أو تجنبنا للثقل في بناء الكلمة، قوله تعالى: (وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ) -يس 72- بضم الراء. وبها قرأ الحسن البصري. وقراءة السبعة (ركوبهم) بفتح الراء. يرى ابن جني في قراءة الأعمش: أن التقدير ذو ركوبهم. أو فمن منافعها أو من أغراضها ركوبهم. أو أنه مصدر أريد به المفعول. أو على أن في الكلام مضافا مقدرًا إما من الأول والتقدير فمن منافعها. أو من الثاني والتقدير ذات ركوبهم. وقرأت عائشة في هذه الآية وأبي بن كعب (ركوبتهم) بزيادة التاء للتأنيث-82-.

وقرأ: (فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يُرْفَوْنَ) -الصفوات 94- بضم الياء. وبها قرأ أيضا حمزة. أما بقية القراء فبفتحها. والضم والفتح لغتان-83-. أما الضم فمن الفعل (أزفوا، يُرْفَوْنَ). وأما الفتح فمن (رَفُوا يُرْفَوْنَ). ولهما المعنى نفسه، كما قالوا زفت العروس وأزفتها أيضا-84-. فالاختلاف بين القراءتين اشتقافي أثر فيه الأعمش الضم لتأثره باللهجات البادية.

وقرأ: (فَانظُرْ مَاذَا تَرَى) -الصفوات 102- بضم التاء. وبها قرأ الضحاك. أما الجمهور فبفتح التاء (تَرَى). يرى ابن جني أن من أثر الضم فبمعنى يلقي إليك ويوقع في خاطرك. أما الفتح فهي بمعنى ما رأيك في هذا؟ وما الذي يحضرك في كذا؟ وليس بمعنى الرؤية بالبصر لأن الرأي ليس مما تدركه حاسة البصر ولا هي من معنى العلم أيضا-85-.

أما المجموعة الثانية؛ والتي تمس الحركة الإعرابية فقد قرأ الأعمش: (وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرُونَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالصَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ) -البقرة 177-، برفع (الصابرون). وهي ظاهرة أخرى نلمسها عند الأعمش وهي الرفع على الاستئناف. فجعل الواو للاستئناف لا للعطف ورفع (الصابرون) على الابتداء-86-. وقراءة الجمهور (الصابرين) بالنصب عطفًا على (ذوي القربى) و(أتى الصابرين)-87-.

وقرأ: (لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ) -البقرة 124-، برفع (الظالمون) على أن يكون النيل من الظالمين فهم الذين لا ينالون-88-. وقد وافقه في هذا الحرف ابن مسعود وطلحة بن مصرف وأبو رجاء وقتادة. وهي عند العامة بالنصب على أن يكون (ينال) واقعة على الظالمين.

وقرأ: (إِلَّا أَنْ يُخَافَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) -البقرة 229-، بضم الياء. وبها قرأ حمزة وأبو جعفر ويعقوب وأبو عبيدة-89-. هذا ببناء الفعل إلى المجهول. وقراءة العامة (أَنْ يُخَافَ) بينائه للمعلوم. أما حرف الأعمش فبمعنى يعلم منهما ذلك أو يُخشى. وأما قراءة العامة فتكون على أساس أن مع معمولها في محل نصب حال-90-.

وقرأ: (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) -البقرة 249- بالرفع. وهي قراءة شاذة. ويكون قد رفعها الأعمش بفعل محذوف كأنه قال: امتنع قليل. ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف أي: إلا قليل منهم لم يشرب. ويجوز أن يكون توكيدا للضمير المرفوع المستثنى منه، ويسمونه نعتا ووصفا. وقد قرأ بها كل من ابن مسعود وأبي. أما الجمهور فبالنصب على الاستثناء المتصل-91-.

كما قرأ أيضا: (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً) -النساء-3- برفع (واحدة) على أنها خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (فالمذكورة واحدة). ويجوز أن تكون (فواحدة تكفي). أما الجمهور فبالنصب على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره (فانكحوا واحدة) -92-.

وقرأ: (وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا) -النساء-40- برفع (حسنة) -93- أما الجمهور فبالنصب. يرى العكبري: أن الرفع على أن كان تامة والنصب على أنها ناقصة -94- أما الفراء فيرى: أن الرفع إذا لم تضمر شيئا -95- والنصب بإضمار اسم مرفوع في (يك). والأقرب فيهما أن تكون بإضمار اسمها وتقديره في غير القرآن أن تكون الحسنة (وهي مثقال ذرة) حسنة. وقرأ أيضا: (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ) -النساء-95- برفع (غير). وبها قرأ حمزة وعاصم وابن كثير ونصبها الجمهور. قال الفراء في قراءة الأعمش وغيره ممن رفعوا الكلمة (غير): "ترفع غير لتكون نعنا ل: القاعدون. أما النصب فحملا على قوله تعالى: (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) -الفاتحة-4- (أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ) -النور-31- لكن (غير) نزلت بعد ذكر فضل المجاهد على القاعد، فكان الوجه فيه الاستثناء والنصب. غير أن افتتان كلمة (غير) بالقاعدين يكاد يوجب الرفع لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التمام. فنقول في الكلام: لا يستوي المحسنون والمسيئون إلا فلانا وفلانا. وقد يكون نصبا على الحال كما قال تعالى: "أحللت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد" -المائدة-1- ولو أنها قرئت خفضا (غير) لكانت صفة للمؤمنين" -96- أما الزمخشري فيرى بأن هذه الآية قرئت بالحركات الثلاث بالرفع صفة ل (القاعدون) والنصب استثناء منهم أو حال عنهم والجر صفة ل (المؤمنين) -97- والأقرب في قراءة الأعمش أنها نعت ل(القاعدون). والضممة حركة واجبة لافتتان (غير) ب(القاعدون). أما النصب فعلى الاستثناء وهي قراءة الجمهور. وهي حركة غير واجبة لأن الاستثناء لا يكون إلا بعد تمام الكلام. والكلام هنا لم يتم إلا ب(غير أولي) أو تكون حالا -98- والأقرب في هذه الآراء كلها أنها رفعت على البدلية وليست نعنا، لأن (غير) لا تُتعرف بالإضافة وذلك لإيغالها في التنكير.

وقرأ: (ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ) -الأنعام-154- بالرفع. وبهذا الحرف قرأ الحسن البصري -99- ومذهبه في هذا على أنه خبر لمحذوف تقديره (على الذي هو أحسن) فحذف العائد وإذا لم تطل الصلة وهو نادر -100-. أما قراءة الجمهور فبالنصب بزنة الفعل. والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول (الذي) لا محل لها من الإعراب. وقرأ الأعمش أيضا: (وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ) -الأنفال-32- برفع (الحق) على أن (هو) مبتدأ والحق خبر له، والجملة (هو الحق) خبر كان -101- أما عامة القراء فقد نصبوا (الحق) على أنه خبر ل(كان). قال الفراء في هذه الكلمة: "في (الحق) النصب والرفع. إن جعلت (هو) اسما رفعت (الحق) ب(هو). وإن جعلتها عمادا بمنزلة الصلة نصبت (الحق) وكذلك فافعل في أخوات كان وأظن وأخواتها" -102- وقد اختار الأعمش من هذين اللغتين الضمة جاعلا الضمير المنفصل (هو) اسما وهو صحيح حسب رأي الفراء.

وقرأ قوله تعالى: (وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) -يونس-61- برفع (أصغر وأكبر). وبها قرأ أيضا حمزة وخلف ويعقوب والحسن البصري -103-. والجمهور بالفتح فيهما. فهما معطوفتان على لفظ (مثقال) أو (ذرة) مجرورتان بالفتحة نيابة عن الكسر لأنهما ممنوعتان من الصرف. وقد أثار الأعمش في كليهما الرفع حملا على موضع مثقال من حيث المعنى: "وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء" وهذا كقولك ما أتاني من أحد عاقلٍ أو عاقلٍ. أما ما ذهب إليه الجمهور بالفتح ففي موضع جر لأنه صفة لذرة أو لمثقال على اللفظ -104-.

ومما آثر فيه الأعمش الضم على بقية الحركات قوله تعالى: (قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ) - هو 72- برفع (شيخ). وفيه عدة أوجه: أحدها: أن يكون (هذا) مبتدأ و(بعلي) بدلا منه و(شيخ) خبر. والثاني: أن يكون (بعلي) عطف بيان و(شيخ) خبر. والثالث: أن يكون (بعلي) مبتدأ ثانيا و(شيخ) خبره والجملة خبر هذا. والرابع: أن يكون (بعلي) خبر المبتدأ و(شيخ) خبرا لمبتدأ محذوف أي (هو شيخ). والخامس: أن يكون (شيخ) خبرا ثانيا. والسادس: أن يكون (بعلي وشيخ جميعا) خبرا واحدا كما نقول: هذا حلو حامض. والسابع أن يكون (شيخ) بدلا من بعلي، وقد نصبه الجمهور (شيخًا) على أنه حال عامله اسم الإشارة كما يذهب إلى ذلك الكوفيون وابن جني-105-.

كما قرأ: (قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ) ص84- بالرفع فيهما. والباقون بنصبها-106- وقد رفع الأعمش الأولى بمعنى أنا الحق أو فالحق مني، والثانية على تقدير تكرير المرفوع قبله، أو على إضمار مبتدأ أي قولي فالحق، ويكون أقول على هذا مستأنفا موصولا بما بعده. أي: أقول: لأملأن أما النصب فيهما فعلى المفعولية. -107-

وقرأ: (كَانَتْ قَوَارِيرُ قَوَارِيرٍ مِنْ فَضَّةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا) - الإنسان 15، 16- معا بالرفع وترك التنوين على أنها خبر محذوف أي هي. والثانية توكيد لفظي للأولى أو بدل منها أو بيان لها. وعدم الصرف لأنهما على زنة مفاعيل وهي صيغة منتهى الجموع. وعلى هذه القراءة تكون تاممة "قوارير الأولى فاعلها"-108-.

د-اختيار الكسر

من بين الظواهر اللغوية التي برزت في أحرف القراء الأربعة إيتارهم الكسر عن بقية الحركات الأخرى من جملة غير يسيرة من المفردات سواء أكانت أسماء أم أفعالا. وإن الكسرة التي قرأ بها الأعمش ومن حذا حذوه مشابهة لتلك المفردات التي آثروا فيها الضم فهي إما حركة صرفية تمس بنية الكلمة أو حركة إعرابية تخص وظيفة الكلمة داخل السياق.

ولعل أن بعض هذه الأحرف التي مال إليها الأعمش توافق لهجة تميم خاصة تلك التي تمس بنية الكلمة. وهذا يرجع أساسا إلى البيئة التي عاش فيها وتأثر بها وهي بيئة بني أسد التي جاورت قبيلة تميم وتأثرت بلهجتها، فلذلك نجد قراءة الأعمش في هذا الأساس تنطوي في مظهرها النطقي والأدائي هذا على ظواهر اللهجة التميمية. أما الجانب الإعرابي فله تفسيرات سياقية ستوضح أكثر عند تناولنا لها فيما سيأتي من الآيات المتنوعة من السور المختلفة.

فقد قرأ في المجموعة الأولى التي يشكل فيها الكسر حركة صرفية تدخل في بنية الكلمة ما يأتي:

قوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) - الفاتحة 5- بكسر النون-109- وهي ظاهرة عرفت عند بعض القبائل التي تحرك باطراد حروف المضارعة بالكسرة بشرط-110- أن يكون حرف المضارع نونا أو تاء مفتوحتين وكان مفتوح العين وكان ماضيه ثلاثيا مكسور العين أو زائدا على ثلاثة أحرف ومبدوءا بهمزة وصل. ويظهر أن الأعمش قد مال إلى الكسر لتأثره بلهجات قبائل قيس وتميم وأسد وربيعه وهذيل التي كانت تؤثر ذلك. وهذا مما يعرف عند الباحثين بالانسجام بين حركات الكلمة-111- لم تعرف على اليباء لثقلها بالكسرة إلا عند قبيلة بهراء وقد سميت هذه الظاهرة بتلتلة بهراء.

وقرأ: (فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ) - البقرة 59- بكسر السين والباقون بالضم-

112- والكسر والضم لغتان والمعنى واحد. إلا أن الأعمش آثر الكسر لتأثره بلهجة تميم-113-.

قرأ: (فَأَنْفَجَرْتُمْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا) - البقرة 60- بكسر الشين-114- وقرأها الجمهور (عشرة) بإسكانها. والكسرة لغة بني

تميم والإسكان لأهل الحجاز-115- ومن العرب من يسكن الشين ومنهم من يكسرهما ومنهم من يفتحها-116-.

وقرأ: (قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ) -البقرة-260- بكسر الصاد. وبها قرأ حمزة وخلف وأبو جعفر، وقرأها الجمهور بضمها (فصُرهن) -117-، أما الأعمش فقد كسر لأنه جعله من الفعل (صار- يصير). أما الجمهور فجعلوه من (صار يصور) وهي لغات والمعنى قطعهن -118- فالاختلاف اشتقائي. والكسر لغة هذيل وسليم-119- ولعل الأعمش أثر الكسر هنا لأنه رأى فيها الخفة خاصة وأن قبلها خفيف وبعدها خفيف.

وقرأ أيضا: (إِلَّا مَا دِمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا) -آل عمران-75- بكسر الدال والجمهور بضمها-120- أما الكسرة وهي لغة تميم فلأنه من الفعل (دِمَّتْ تَدَامُ) مثل (خِفَّتْ تَخَافُ). وأما الضم فلأنه من الفعل (دَامَ يَدُومُ) مثل (قَالَ يَقُولُ) -121- وقد مال الأعمش إليها (الكسرة) لثأثره كما سبق وأن ذكرت بلهجة تميم في الكثير من أحرفه من جهة وميله إلى التخفيف من جهة أخرى.

وقرأ مثلها قوله تعالى: (وَلَكِنَّ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مِتُّمُ) -آل عمران-157- بكسر الميم -122- على لغة أهل الحجاز والباقون (مُتَم) بضم الميم على لغة سفلى مضر -123-. ووجه الكسر أنه على لغة من يقول (مِتُّ، يَمَاتُ) مثل (خِفَّتْ، يَخَافُ) فكما تقول مت تقول خفت. ووجه الضم أنه من (فَعَلَ) بفتح العين على لغة من يقول (مِتُّ، يَمُوتُ) -124-.

وقرأ: (فَالِإِمَّةِ التُّلُّثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِإِمَّةِ السُّدُسُ) -النساء-11- بكسر الهمز فيهما للاتباع. وافقه حمزة وذهب مذهبه فيهما. وقد أثر الأعمش الكسر اتبعا لكسرة اللام قبلها والميم بعدها. أو لكراهة الضمة بعد الكسرة طلبا للتخفيف. والاتباع الحركي هنا هو تأثير الصوت في الصوت المجاور له فيتمثالان في النطق والاتباع خاصية من خصائص لهجة تميم ومن ذلك قولهم: (شعير وبعير وحليب ورغيف ونحيف) بالكسر فيها جميعا-125-. وهذا ما يؤكد لنا تأثر الأعمش بهذه اللهجة في هذا الحرف وفي طائفة أخرى مماثلة. سواء في حركة الكسر أو الفتح أو الضم. أما القراء السبعة بضم الهمزة فيهما-126- قال الكسائي: أن الكسر لغة كثير من هوازن وهذيل-127-.

وقرأ في هذا المجال أيضا: (مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ) -الأنفال-72- بكسر الواو على أساس الإمارة، وجمهور القراء بالفتح على أساس موالاته النصره-128- والفراء يحذف الكسر على الفتح على الرغم من أن معناهما واحد وهو النصره لأنه يرى فيها سهولة في النطق، مستشهدا بقول الشاعر:

دَعِيهِمْ فَهُمْ أَلْبَّ عَلِيٍّ وَوَلَايَةٌ وَخَفِزُهُمْ أَنْ يَعْلَمُوا ذَاكَ دَائِبٌ

والشاهد فيه (وَلَايَةٌ) بكسر الواو ومعناها: مجتمعون بالنصرة، إلا أن صاحب الكشاف يرى أن حجة من كسر أنه جعله شبيها بالعمل والصناعة (كالكتابة) وأن من فتح أنه جعله مصدرا (لولي) -129-.

وقرأ: (مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِيٍّ) -إبراهيم-24- بكسر الياء. والباقون بفتحها-130-. وقد أجاز الفراء قراءة الأعمش، كما حَبَّذا أبو عمرو بن العلاء-131-. والكسر لغة بني يربوع وهو عندهم مطرد في الياء المضاف إليها جمع مذكر سالم من حالة الوصل. وقيل عنها أنها صواب-132-. وقال عنها الأخفش: "ما سمعت هذا من أحد من العرب ولا من النحويين"-133- وقد يكون كسر الأعمش الياء إتباعا لكسرة التي بعدها (إني) واللسان فيها يعمل من موضع واحد ووجه واحد، ففيها الانسجام وتقريب الأصوات بعضها من بعض وذلك ما يميل إليه البدو أمثال بني يربوع-134-. وهناك من يرى أن قراءة الأعمش فيها وجهان: أحدهما: أنه كسر على الأصل والثاني: أنه اتبعت الكسرة الياء إشباعا، إلا أنه في الآية حذفت الياء الأخيرة اكتفاء بالكسرة قبلها-135-.

وقرأ: (فَطَلُّوا فِيهِ يَعْجِرُونَ) -الحجر14- بكسر الراء-136-وهي مأخوذة من الفعل (عرج) إذا كان خلقه كعرج. أما بقية القراء فبضم الراء من الفعل (عرج، عروجا ومعرجا) أي ارتقى وأصابه شيء في رجله فجمع-137-. وقد أثر الأعمش الكسر عن بقية الحركات للتخفيف وهي لغة تنسب إلى أهل الحجاز كما تنسب إلى هذيل-138-.

وقرأ أيضا: (إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوِيٌّ) -طه124- بكسر الطاء والتنوين وافقه في ذلك الحسن البصري. أما عامة القراء فبضم والتنوين. "وكسر الطاء وضمتها لغتان فيه"-139- كعنب في الأسماء و(عدا وسوى) في الصفات، والتنوين على أنه اسم علم على مكان مخصوص وهو الوادي. وأما التنوين عند الجمهور فعلى أنه مؤنث اسم للبقعة-140-.

وقرأ: (وَأَنْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا) -طه97- بكسر الطاء والباقون بفتحها. وكسر الطاء وفتحها لغتان. والأصل في الأولى: أنها أخذت من (ظَلَلْتَ) بلامين الأولى منها مكسورة، فحذفت تخفيفا ونقلت كسرتها إلى الطاء قبلها. أما الثانية: فقد حذفت دون نقل حركتها-141-.

وقرأ: (فَجَعَلَهُمْ جَدَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ) -الأنبياء58- بكسر الجيم والجمهور بضم الجيم-142-. والضم والكسر لغتان ومعناه متفرق الأجزاء. ومن اختار الكسر فعلى أن واحده (جداذة) بكسر الجيم. ومن اختار الضم فعلى أن واحده (جداذة) بضمها. وقد ذكر أنه توجد لغة ثالثة في هذا الحرف وهي الفتح وقد ذهب من قرأ بها على أنها مصدر (كالحصاد) والتقدير ذو جداذة-143-. والأعمش اختار من اللغتين لغة الكسر لأنه رأى فيها الخفة والسهولة.

وقرأ: (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَا) -المؤمنون20- بكسر السين. وهو لغة فيه وهو على هذا أصل مثل حملاق، وليس للتأنيث. أما من قرأها بالفتح فهو على هذا للتأنيث-144- وهي لفظة سريانية اختلفت فيها لغات العرب-145-. وقد اختار الأعمش في هذه اللفظة الكسرة لأنه رأى أنها مناسبة للياء وبالتالي ستكون خفيفة على اللسان أثناء النطق بها.

وقرأ: (فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ) -غافر64- بكسر الصاد ووافقه الحسن البصري في حين ضمها الجمهور. والكسرة لغة شاذة لأن قياس (فُعلة) بالضم أن تجمع على (فُعَل)، لهذا تكون هذه القراءة قد فقدت ركني التواتر وموافقة اللغة العربية. فهي شاذة، ويكون الأعمش قد كسرها اتباعا لحركة الراء-146-.

وقرأ: (وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبَّحُهُ وَإِدْبَارَ السُّجُودِ) -ق40- بكسر الهمزة، وبها قرأ أيضا حمزة وخلف-147-. أما قراءة الجمهور فبالفتح. وقد اختار الأعمش الكسر على أن اللفظ (إدبار) هو مصدر للفعل (أدبر) وتقديره وقت السجود. أما من اختار الفتح فعلى أن اللفظ (أدبار) هو جمع ل (دبر) بمعنى خلف أو بعد-148-.

ومما كسر فيه الهمزة أيضا قوله تعالى: (يَسْأَلُونَ إِبْرَاهِيمَ أَيُّهَا الدِّينُ) -الذاريات12- بكسر همزة (إبران) في حين فتحها الباقون. والكسر لغة سليم. وهي لغة في (إبران) وهي من لفظ (أي) لا من لفظ (أين) وتفيد الزمان-149-.

وقرأ: (وَالشَّفَعِ وَالْوَتْرِ) -الفجر3- بكسر الواو وهي قراءة الحسن وحمزة والكسائي وخلف. وهي لغة تميم. وقرأه العامة بالفتح وهي لغة حجازية كما ذهب إلى ذلك القراء والكسر لغة أسد-150-.

هذه طائفة من الأحرف التي شكلت الكسرة فيها بنية صرفية تميز بها الأعمش عن بقية القراء لأسباب لهجية أو بيئية أو هروبا إلى التخفيف. وتقابل هذه الطائفة طائفة أخرى يشكل الكسر فيها مظهرا إعرابيا في أواخر الكلمات.

فقد قرأ: (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامِ مَسَاكِينَ) -البقرة184- (فدية) بدون تنوين وجرّ (طعام) وجمع (مساكين) مفتوح النون. وبها قرأ الحسن البصري-151-. وقد أنكر الأخفش قراءة الأعمش هذه ورأى بأنها غير جيدة لأن الطعام تفسير للفدية وليست مضافة إلى الطعام-152- أما العكبري فقال بأنها من باب إضافة الشيء إلى جنسه كقولنا خاتم فضة لأن طعام

المسكين يكون فدية وغير فدية. أما جمعه للمساكين فالأنه جمع في قوله (الذين يطيقونه) فقابل الجمع بالجمع. أما جمهور القراء فبالتنوين والرفع والإفراد. وتوجيه هذه القراءة أنها تكون بدلا أو خبرا لمبتدأ والإفراد بمعنى أنه ما يلزم إفتار يوم هو إطعام مسكين واحد-153-.

وقرأ: (إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ) -البقرة-282- بكسر همزة (إن) ورفع الراء وافقه في ذلك حمزة-154-. يرى العكبري أن الأعمش كسر همزة (إن) لأنه جعلها شرطية ورفع (تذكر) جوابا للشرط. وقرأها الجمهور بالفتح والنصب على أن (أن) مصدرية ومعمولها على أساس أنه في محل نصب مفعول به و(تذكر) معطوفة عليه-155-، أما القراء فيقف من هذه القراءة موقفا آخر حيث يقول أنه من كسرهما نوى بها الابتداء فجعلها منقطعة عما قبلها، ومن فتحها فهو أيضا على سبيل الجزاء إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير فصار الجزاء وجوابه كالكلمة الواحد بمعنى (لأن تذكر إحداهما الأخرى أن تضل)-156-. فالأعمش آثر الكسر عن الفتح على ظاهرة المعنى الذي ذهب إليه العكبري.

وفي السياق نفسه قرأ: (إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِخَيْرٍ) -آل عمران-39-. بكسر الهمزة (إن) وتخفيف كلمة (يبشرك)، وجمهور القراء بفتحها، وقد ذهب الأعمش مذهبه هذا لأنه أراد هذا المعنى (قالت: إن الله) على أساس أن همزة (إن) تكسر بعد القول، أو لان النداء في مذهب القول والقول حكاية. فلما أوقع النداء على المنادى ظاهر مثل (زكريا) وأشباهه كسرة (إن) ومنه قولك: يا زيد إنك قائم ولا يجوز يا زيد أنك قائم-157-.

وقرأ: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) -النساء-1- بجرّ الأرحام. ووافقه في هذا الوجه ابن عباس، وقتادة، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري، ويحيى بن وثاب، وطلحة بن مصرف-158- وقرأها السبعة (الأرحام) بالنصب.

وقد وقف النحويون من هذه القراءة مواقف متباينة، بحثا عن العلة لمخالفتها القاعدة النحوية، والتي ثبتها سيبويه وتمسك بها من جاء بعده من النحويين، وجعلوها معيارا للخطأ والصواب في التعبير. وهي أنه لا يجوز عطف الظاهر على المضممر المنخفض لأنه بمنزلة التنوين، وسحبوا القاعدة على هذه القراءة. قال سيبويه: "وما يقح أن يشركه المظهر علامة المضممر المجرور وذلك كقولك: مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله لأن هذه العلامة الداخلية فيما قبلها ضعفت لأنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين. فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم"-159-. وكذا الأخفش، استحسنت القراءة بالنصب حين عرضت عليه هذه الآية، لأنه يرى أنه لا يجوز إجراء الظاهر المجرور على المضممر المجرور-160- ثم جاء النحويون فرددوا كلام سيبويه رادين هذه القراءة فوصفوها باللحن لا تحل القراءة به كما وصفوها بالقبح الذي كالضرورة. والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب. كما تمسك أبو عثمان المازني شيخ المبرد بالقاعدة واحتج لها في رده هذه القراءة ولم يجز ذلك إلا في الشعر. كما أنكروا الزجاج هذه القراءة أيضا-161-. إلا أن أبا البركات الأنباري مال إلى رد القراءة بالخفض خلال عرضه لآراء البصريين والكوفيين فيها-162- كما رأى الزمخشري أن الجر ليس بسديد-163-. أما القراء وهو من الكوفيين، فقد خالف أصحابه إذ جعل الخفض في هذه القراءة قبيحا، لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض، وقد كني عنه وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه، وقد أكد على ما ذهب إليه بقول الشاعر:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُبُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانُفُ -164-

فالشاهد فيه أنه عطف الظاهر على المضممر، فجره مثله (بينها والكعب)، وكان سائر الكوفيين يقبلونها ويحتجون بها، ويدعمون حججهم بما ورد من آيات التنزيل من الشواهد العربية-165- وممن لم يرفضها أيضا ابن مالك وابن عقيل-166-

وأبو حيان من المتأخرين-167- وكذلك السيوطي في إجازته الاحتجاج بالقراءات، سواء أكان متواترا أم آحادا أم شاذًا. والأرجح في قراءة الأعمش هذه وجهان: أحدهما: أن (الأرحام) ليست مجرورة بالعطف على الضمير المجرور إنما هو مجرور بالقسم. وثانيهما: أنها مجرورة بياء مقدر غير ملفوظة وتقديره (وبالأرحام) فحذفت لدلالة الأولى عليها.

وقرأ: (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ)-الجاثية4- بكسر التاء وافقه حمزة والكسائي ويعقوب-168- وفي هذه القراءة وجهان: أحدهما أن (إنّ) مضمرة فحذفت لدلالة (إن) الأولى عليها (إنّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ آيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ)-الجاثية3- وليست (آيات) معطوفة على (آيات) الأولى لما فيه من العطف على عاملين. والثاني أن يكون كرر (آيات) للتوكيد لأنها من لفظ آيات الأولى فأعربها إعرابه كقولك: إن بثوبك دما وبثوب زيد دما. قدم الثانية مكررا لأنك مستغن عن ذكره. أما قراءة الجمهور فبرفع التاء على أنه مبتدأ-169-

وقرأ: (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ)-الذاريات58- بالجرّ والباقون بالرفع. وقد اختار الأعمش الجر على معنى القوة والتذكير باعتبار أن تأنيث الموصوف غير حقيقي. أو لكونه على زنة المصادر التي يستوي فيها المذكر والمؤنث. وقيل إنه صفة (لذو) أو (الرزاق) والجر للمجاورة. أما قراءة الجمهور فعلى النعت لله سبحانه وتعالى-170-

وقرأ أيضا: (وَحُورٌ عِينٌ)-الواقعة22- بالخفض عطفًا على أكوابٍ في قوله تعالى: (بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ)-الواقعة18-، في اللفظ دون المعنى لأن الحور لا يطاف بهن. وقيل معطوف على جنات النعيم أي في جنات وفي حور. أما قراءة العامة فبالرفع عطفًا على ولدان في قوله تعالى: (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ)-الواقعة17-. والحور جمع حوراء والعين جمع عيناء-171-.

إن وجود القراءات الشاذة قد ولّد حركة لغوية تمثلت في وجوه الاختلاف بينها وبين القراءات الصحيحة وتوجيهها نحويا وصرفيا وصوتيا ودلاليا، الشيء الذي أغنى الدرس اللغوي ودفع بعجلته إلى التنقيب في خباياها عن حقيقتها وحقيقة من قرأ بها، ومن بين هؤلاء الأعمش سليمان بن مهران الذي كان من الموالبي، فارسي الأصل كوفي النشأة والتكوين، مطلعًا على أمور السنة ومبادئ القرآن الكريم وعلم الفرائض، حافظًا مثبًا ثقة حجة عابدا ناسكا فصيحًا إلا أن قراءته عدت من القراءات المردودة لمخالفتها الأركان الثلاثة.

لقد كان تأثير البيهتين الحجازية والتنميمية وبعض القبائل الأخرى كهذيل وهوازن جليا في قراءة الأعمش وهذا يعود أساسا إلى طبيعة تكوينه المزدوجة، والتي تلقاها من شيوخه، والممتدة إلى عبد الله بن مسعود إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم-. ولعل انتقاله بين هاتين البيهتين جعله يميل إلى اللهجة التي تعبر عن تقاليد اللغوية من جهة، وميله إلى التخفيف والاقتصاد في المجهود العضلي النطقي، والتخلص من الثقل والمشقة من جهة أخرى، وهذه إحدى العلامات المميزة للسان الأعمش التي استقاها من قبائل متنوعة منها قبيلة أسد التي ترعرع فيها عندما كان من موالبيها، وأن أسد كانت تميل إلى تميم في كثير من اختياراتها. كما كان يتبع في اختيار الحركات على حملها على ما بعدها أو ما قبلها.

الهوامش

1- القاضي عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، سنة 1981، ص 10.

2- ينظر : ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص 24.

3- شاهين عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة (د.ت)، ص7-8.

- 4- ينظر: عبد العلي المستول، مصطلحات علم القراءات القرآنية، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2007، ص155، و. 45.
- 5- القفطي (جمال الدين أبو الحسن بن يوسف)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1952، ص36.
- 6- ينظر: ابن جنبي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شليبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة، 1969، ج1، ص53.
- 7- الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، ط1، عالم الكتب بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1987، ج1، ص401.
- 8- المرجع نفسه، ج1، ص 47.
- 9- القاضي عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص 30.
- 10- النحاس، (أبو جعفر أحمد بن محمد إسماعيل): إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1988، ج1، ص241.
- 11- الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج1، ص441.
- 12- الفراء، (أبو زكريا يحيى بن زياد): معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، ط3، عالم الكتب بيروت، 1983، ج1، ص153.
- 13- ينظر: الفيروز أبادي، (محيي الدين): القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، (د.ت.)، ج1، ص54.
- 14- القباقبي، (محمد بن خليل بن أبي بكر شمس الدين بن عبد الله): إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز الجامع للقراءات الأربعة عشر، تحقيق: فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص189.
- 15- القاضي عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص 37.
- 16- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ج2، ص 177.
- 17- القباقبي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص 201.
- 18- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 263.
- 19- القباقبي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص 211.
- 20- العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج1، ص 218.
- 21- القباقبي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص 239.
- 22- العكبري، (عبد الله بن الحسين بن عبد الله): إملاء ما من به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1979، ج1، ص289.
- 23- ينظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ج1، ص 235، والنحاس، إعراب القرآن، ج2، ص 164-165.
- 24- الأندلسي (أبو حيان محمد بن يوسف بن علي): البحر المحيط في التفسير، ط1، مطبعة السعادة القاهرة، سنة 1328 هـ، ج5، ص 115.
- 25- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ج1، ص 397.
- 26- ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج2، ص 23. والنحاس، إعراب القرآن، ج2، ص 240.
- 27- ينظر: الراجحي عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، طبعة دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص130.
- 28- ينظر: القاضي عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص 80.
- 29- مكرم عبد العال سالم وعمر أحمد مختار، معجم القراءات القرآنية، ط1، الكويت، 1982، ج1، ص 72.
- 30- ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج1، ص 45.
- 31- ينظر: المرجع السابق، ج1، ص 77. والفراء، معاني القرآن، ج1، ص 104.
- 32- الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج2، ص 48.
- 33- ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج1، ص 273، والفراء، معاني القرآن، ج1، ص 378-379.
- 34- الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج2، ص92.

- 35- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص. 438.
- 36- العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج2، ص15-16.
- 37- الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج2، ص.236.
- 38- ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج4، ص 17.
- 39- العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج2، ص. 122.
- 40- ابن جنبي، المحتسب، ج2، ص. 53.
- 41- أبو زرعة، (عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة): حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1982. ص. 550.
- 42- العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج2، ص. 182.
- 43- أبو زرعة، حجة القراءات، ص. 551.
- 44- العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج 2، ص. 232.
- 45- النحاس، إعراب القرآن، ج3، ص. 438.
- 46- القاضي عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص. 91.
- 47- أنيس إبراهيم، في اللهجات العربية، ط5، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1984. ص. 91.
- 48- الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط، ج5، ص. 115، ج8، ص. 11.
- 49- ينظر: المرجع السابق، ج5، ص. 211. والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج1، ص. 329.
- 50- ينظر: صاحب أبو جناح، الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، ط1، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، العراق، 1985. ص. 100.
- 51- الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج1، ص. 387-388. والأندلسي أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص. 152.
- (*) وهي من القبائل البادية التي كانت تسمى سروات الحجاز.
- 52- العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج1، ص. 30.
- 53- الزمخشري، الكشاف، ج1، ص. 63.
- 54- العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج1، ص. 30، وابن جنبي، المحتسب، ج1، ص. 71.
- 55- ينظر: مكرم عبد العال سالم وعمر أحمد مختار، معجم القراءات، ج1، ص. 88.
- 56- القاضي عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص. 38.
- 57- الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص. 421 (سعيد بن مسعدة المجاشعي): معاني القرآن، تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد، ط1، عالم الكتب، 1988. ج1، ص. 421، والفراء معاني القرآن، ج1، ص. 234 والنحاس إعراب القرآن، ج1، ص. 408.
- 58- القباقبي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص. 206.
- 59- العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج1، ص. 203.
- 60- القباقبي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص. 208.
- 61- ابن جنبي، المحتسب، ج1، ص. 70، والأندلسي أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص. 519.
- 62- ينظر: القاضي عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص. 43-44، والفراء، معاني القرآن، ج1، ص. 314، والعكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج1، ص. 220.
- 63- ابن جنبي، المحتسب، ج1، ص. 51.
- 64- المرجع السابق، ج1، ص. 41.
- 65- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ج1، ص. 311.
- 66- أبو زرعة، حجة القراءات، ص. 273. والفراء، معاني القرآن، ج1، ص. 365. والعكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج1، ص. 358.
- 67- ابن جنبي، المحتسب، ج1، ص. 335.

- 68- القباقي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص. 290
- 69- العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج2، ص. 97
- 70- الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج2، ص. 218. والزمخشري، الكشاف، ج3، ص. 211
- 71- القباقي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص. 306
- 72- العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج2، ص. 123
- 73- القاضي عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص. 67
- 74- الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج2، ص. 254
- 75- المرجع نفسه، ج2، ص. 254-255
- 76- ينظر: أنيس إبراهيم، في اللهجات العربية، ص. 91
- 77- القباقي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص. 310
- 78- العكبري، إملاء ما من به الرحمان، ص. 126
- 79- ابن جني، المحتسب، ج2، ص. 58
- 80- المرجع نفسه، الصفحة نفسها، وهو نقلها عن الكامل للمبرد، تحقيق زكي مبارك، ط1، سنة 1936، ج2، ص. 102
- 81- الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج2، ص. 342. والفيروز أبادي، القاموس المحيط، ج4، ص. 311
- 82- ابن جني، المحتسب، ج2، ص. 216-217
- 83- العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج2، ص. 207
- 84- ابن جني، المحتسب، ج2، ص. 221
- 85- المرجع السابق، ص. 222
- 86- مكرم عبد العال سالم وعمر أحمد مختار، معجم القراءات، ج1، ص. 139
- 87- الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص. 349
- 88- ينظر: مكرم عبد العال سالم وعمر أحمد مختار، معجم القراءات، ج1، ص. 110
- 89- المرجع السابق، ص. 174
- 90- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص. 146-147. والعكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج1، ص. 96
- 91- مكرم عبد العال سالم وعمر أحمد مختار، معجم القراءات، ج1، ص. 192
- 92- العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج1، ص. 166
- 93- القباقي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص. 201
- 94- العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج1، ص. 180
- 95- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص. 269
- 96- ينظر: المرجع السابق، ص. 283-284
- 97- الزمخشري، الكشاف، ج1، ص. 265
- 98- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص. 283
- 99- القباقي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص. 227
- 100- الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج2، ص. 38. والفراء، معاني القرآن، ج1، ص. 365. والقاضي عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص. 47
- 101- ينظر: القاضي عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص. 50
- 102- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص. 409
- 103- الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج2، ص. 117

- 104 - ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 470. والعكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج2، ص 30.
- 105-ينظر: ابن جني، المحتسب، ج1، ص 325. والقاضي عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص 54. والعكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج2، ص 42.
- 106- أبو زرعة، حجة القراءات، ص 618.
- 107-العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج2، ص 213
- 108-القاضي عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص 91.
- 109- النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص 173.
- 110- أنيس إبراهيم، في اللهجات العربية، ص 139.
- 111- ينظر: أنيس إبراهيم، في اللهجات العربية، ص 98. والنحاس، إعراب القرآن، ج1، ص 173. والراجحي عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص 116.
- 112- الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج1، ص 394.
- 113- القاضي عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص 29. وينظر: النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص 229
- 114- الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص 229.
- 115- الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص 271.
- 116-العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج1، ص 39.
- 117- القباقي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص 182.
- 118- الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص 374. والفيروز أبادي، القاموس المحيط، ج2، ص 84.
- 119- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 174.
- 120- الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط، ج2، ص 500.
- 121 الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص 411. والعكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج1، ص 140. والقاضي عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص 38
- 122 الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج1، ص 392.
- 123 النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص 415.
- 124 العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج1، ص 115.
- 125 سيويوه، الكتاب، ج2، ص 255.
- 126 أبو زرعة، حجة القراءات، ص 192. الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج1، ص 504-505.
- 127 ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص 120.
- 128 العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج2، ص 10. وينظر: النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص 199.
- 129 ينظر: الرمخشري، الكشف، ج2، ص 177.
- 130- القباقي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص 275. وينظر: الفراء، معاني القرآن، ج2، ص 75.
- 131- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 298. والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج1، ص 272.
- 132- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 299.
- 133- الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط، ج5، ص 419.
- 134- الراجحي عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص 162.
- 135-العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج2، ص 69. وينظر: النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص 368.
- 136- الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط، ج5، ص 448. والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج2، ص 174.
- 137- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ج1، ص 199.
- 138- الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط، ج5، ص 211.

- 139- الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج2، ص. 174.
- 140- القاضي عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص. 58.
- 141- العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج2، ص. 119.
- 142- القاضي عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص. 68. والعكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج2، ص. 126.
- 143- القباقي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص. 313. والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج2، ص. 265.
- 144- الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج2، ص. 265. وابن جني، المحتسب، ج2، ص. 64. والعكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج2، ص. 134.
- 145- العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج2، ص. 148.
- 146- الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط، ج8، ص. 430.
- 147- القاضي عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص. 79.
- 148- القباقي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص. 401.
- 149- العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج2، ص. 243.
- 150- ابن جني، المحتسب، ج2، ص. 288.
- 151- الفراء، معاني القرآن، ج3، ص. 260. والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ج2، ص. 438. والنحاس، إعراب القرآن، ج5، ص. 218.
- 152- الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط، ج5، ص. 115.
- 153- القباقي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص. 175.
- 154- الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص. 251.
- 155- العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج1، ص. 81.
- 156- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص. 184.
- 157- المرجع السابق، ج1، ص. 210.
- 158- يظر: الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص. 157. ومكرم عبد العال سالم وعمر أحمد مختار، معجم القراءات، ج2، ص. 104. والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين المصريين والكوفيين، ص. 463.
- 159- سيويه، الكتاب، ج2، ص. 381.
- 160- الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص. 430-431.
- 161- النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص. 432.
- 162- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ج2، ص. 463.
- 163- الزمخشري، الكشاف، ج1، ص. 224.
- 164- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص. 252.
- 165- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ج2، ص. 463.
- 166- ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله، شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، (دت)، ص. 239-240.
- 167- الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط، ج32، ص. 157.
- 168- القباقي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص. 391.
- 169- العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج2، ص. 232.
- 170- القاضي عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص. 84، وابن جني، المحتسب، ج2، ص. 289، والعكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج2، ص. 245 والنحاس، إعراب القرآن، ج4، ص. 252.

